# اتجار النمل في إفريقيا... الحجم والمسالك والأثر وجهود المكافحة

د. مجدي محمد محمود آدم
كاتب ومراقب اقتصادي

إن الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة يُشيع الدمار في كل مكان، فالغوغاء يبثون الرعب بين السكان، والمتمردون يهاجمون المدنيين أو قوات حفظ السلام، وأباطرة المخدرات يقتلون عشوائياً موظفي إنفاذ القوانين، والعصابات تخطف قوافل المساعدة الإنسانية، معظم النزاعات الراهنة يدور القتال فيها أساساً بالأسلحة الصغيرة.

وهذه الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والذخيرة مفضلة في الحروب الأهلية، وفي الإرهاب، والجريمة المنظمة، وحرب العصابات. والمعلوم عن عدد الرؤوس النووية، ومخزونات الأسلحة الكيميائية، وعمليات نقل الأسلحة التقليدية الرئيسية، أكثر من المعلوم عن الأسلحة الصغيرة[١].

وجديرٌ بالذكر؛ أن موضوع الاتجار بالأسلحة الصغيرة والخفيفة متسع، ولن نتطرق في بحثنا هذا إلا إلى جزءٍ بسيط منه، أردنا تسليط الضوء عليه، وهو إحدى طرق هذا الاتجار، ألا وهي «الاتجار بطريقة النمل».

وليس المقصود بتجارة النمل هنا ذاك الذي ملأ الصحف الألمانية منتصف نوفمبر ٢٠١١م، أو قصّ حكاية القبض على «جيرهارد كاليتا» المتهمة بـ«تهريب النمل»، بعد محاولتها تهريب حوالي ٣٠٠٠ نملة من ٥٠ نوعاً مختلفاً، في حوالي ١٥٣ حاوية بلاستيكية خارج أستراليا[٢]، ولا الخبر الذي تتناقله الصحف الإلكترونية والورقية العربية «نصاً» عن التجارة الرائجة في النمل.

فعلى غرار مدن النمل، أو شبكات الأنفاق التي تقيمها الجماعات الإرهابية تحت وطأة الغارات التي تشنها الحكومات في مختلف أنحاء العالم، والتي تلجأ إليها للهروب، من خلال أنفاق طويلة وضخمة منها ما يتسع لسيارة، يتم تكديس المواد الغذائية والعتاد فيها لتسمح لهم بأن يقبعوا فيها لشهور، في انتظار الفرصة السانحة للفرار، تستخدم تلك الجماعات أيضاً ما يُسمى بتجارة النمل لتهريب الأسلحة، وهذا ما سوف نتناوله في السياق الآتي:

**المبحث الأول:** التعريف بتجارة النمل The Ant trade.

**المبحث الثاني:** جذور تجارة النمل في العالم.

**المبحث الثالث:** مسالك وخريطة تجارة النمل في إفريقيا.

**المبحث الرابع:** الآثار وجهود المكافحة.

**خاتمة.**

## المبحث الأول: التعريف بتجارة النمل (The Ant trade):

سوف نتناول باختصار التعريف بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ثم ننتقل إلى تعريف المقصود بتجارة النمل.

**أولاً: التعريف بالأسلحة الصغيرة والخفيفة:**

يُستخدم مصطلح «الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة» ليشمل الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من الطراز العسكري، إضافةً إلى الأسلحة النارية التجارية (المسدسات والبنادق الطويلة)، باستثناء ما يتم الإشارة إليه بخلاف ذلك، وهذا يتفق مع التعريف المستخدم في تقرير فريق الخبراء الحكوميين المعني بالأسلحة الصغيرة التابع للأمم المتحدة لعام ١٩٩٧م[٣]، والذي حددهما كالآتي:

**الأسلحة الصغيرة:** المسدسات الدوارة والمسدسات ذاتية التلقيم، والبنادق الصغيرة، والمسدسات الرشاشة، والبنادق الهجومية، والمدافع الرشاشة الخفيفة.

**الأسلحة الخفيفة:** المدافع الرشاشة الثقيلة، وقاذفات القنابل اليدوية، والأسلحة المحمولة المضادة للدبابات، والمضادة للطائرات، والبنادق عديمة الارتداد، وقاذفات القذائف، والصواريخ المحمولة المضادة للدبابات، وقاذفات القذائف المحمولة المضادة للطائرات، ومدافع الهاون من عيار أقل من ١٠٠ ملم.

ويُستخدم مصطلح «الأسلحة الصغيرة» للإشارة إلى الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة وذخائرها، كما هو الحال في الاتجار بالأسلحة

(١) الأمم المتحدة، الأسلحة الصغيرة. https://www.un.org

(٢) biodiversegardens, Illegal Ant Smuggling?. NOVEMBER 12, 2011. http://www.biodiversegardens.com/2011/11/illegal-ant-smuggling.html

(٣) الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، نطاق الأسلحة خارطة تدفق الأسلحة الصغيرة في إفريقيا، تقرير يناير ٢٠١٩م (جنيف: الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٩)، ص٢٣.

الصغيرة، ما لم يدل السياق على خلاف ذلك، في حين أن مصطلحَي «الأسلحة الخفيفة» و«الذخيرة» يشيران على وجه التحديد إلى هذه العناصر[١].

ويشير مصطلح «الأسلحة النارية» إلى أنواع الأسلحة التي تندرج تحت الفئات التالية فقط: المسدسات الدوارة والمسدسات ذاتية التلقيم؛ والبنادق الصغيرة؛ وبنادق الصيد؛ والمسدسات الرشاشة؛ والمدافع الرشاشة الخفيفة والثقيلة[٢].

ومنه تُعرَّف الأسلحة الصغيرة غير المشروعة بأنها «الأسلحة المنتجَة أو المنقولة أو المحتفَظ بها أو المستخدَمة بصورة تنتهك القانون الوطني أو الدولي»، ويقرّ هذا التعريف بالأشكال المختلفة العديدة التي يمكن أن تأخذها تدفقات الأسلحة غير المشروعة[٣].

**شكل رقم (١): الأنواع الرئيسية لتدفقات الأسلحة غير المشروعة في إفريقيا:**

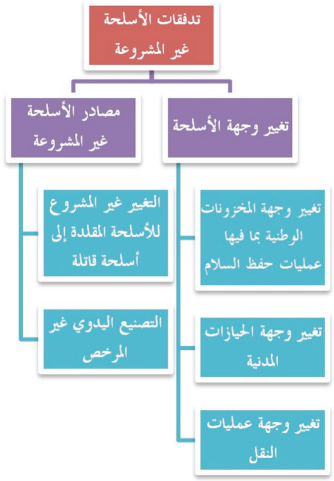


**الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، مرجع سابق، ص ٣٨.**

**ثانياً: التعريف بتجارة النمل:**

تُعَـدُّ تجارة النمـل- بالإنجليزية The Ant trade، أو بالفرنسية trafic de fourmi ، وبالإسبانية tráfico hormig- من أهم أشكال الاتجار غير المشروع في السلاح، ويُقصد بها «العديد من الشحنات التي تتضمن أعداداً صغيرة من الأسلحة، مما يؤدي بمرور الوقت إلى تراكم أعداد كبيرة من الأسلحة غير المشروعة لدى مستخدمين نهائيين غير مأذون لهم»[٤].

**شكل رقم (١): رسم تخيلي لتجارة السلاح بطريقة النمل:**

Mike Bourne and the TRESA team, Global and Regional Agreements on Small Arms and Light Weapons (SALW) Control Bonn: the Bonn International .Center for Conversion (BICC), 2006, p.39

بعض الناس لا يعتقدون أن مبيعات الأسلحة يجب أن تسيطر عليها الحكومة، ويرون الأسلحة الصغيرة أداة لحماية أنفسهم وأسرهم، فمثلاً في إفريقيا الوسطى؛ يسلح بعض الناس أنفسهم ويشكلون مجموعات للدفاع عن النفس من العصابات الإجرامية، وفي السودان وسوريا الشخص لا يستطيع الوثوق بحكومته، فكيف يجب عليه حماية نفسه من العنف؟! وتعطي جواتيمالا والمكسيك الحق في «حمل السلاح» في دستورهما

(١) المرجع السابق، ص٢٣.

(٢) المرجع السابق، والصفحة نفسها.

(٣) ألكس بوتر(محرر)، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة النيجر، ورقة إحاطة (جنيف: مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٧)، ص (٣-٤).

(٤) الأمم المتحدة، مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية، العمل الذي يضطلع به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدِّرات والجريمة بشأن إجراء دراسة عن طبيعة ودروب الاتجار بالأسلحة النارية عبر الحدود، مذكرة من الأمانة (فيينا: الأمم المتحدة، ٢٠١٢)، ص٩.

مثل الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من أن الأسلحة قد تكون خاضعة لسيطرة الحكومة؛ فإن ثقافة الدولة قد تمجد أو تشجع على استخدام الأسلحة، كما في لبنان، ويعد ذلك أمراً طبيعياً في الفلبين وصربيا واليمن، بخلاف باكستان، وفي سويسرا كل شاب لديه سلاح في منزله[١].

وليس مصطلح «التجارة بطريقة النمل» حكراً على تجارة الأسلحة، ولكنه يعمم على كل أنواع التجارة بحجم صغير، التي تتم بشكل غير شرعي عبر الحدود.

كما أنها إحدى الطرق التي يتم من خلالها تهريب الكوكايين في البحر الكاريبي، حيث يتم استخدام أشخاص يُعرفون بالبغال mules[٢]، وهو أسلوب يصعب اكتشافه[٣]، وفي حالة الكوكايين تقل النقلة عن كيلو جرامين[٤]، فضلاً عن تهريب التبغ والسجائر[٥].

هذا، وتُعدّ الولايات المتحدة، وإيطاليا، وألمانيا، والبرازيل، والنمسا، وسويسرا، وإسرائيل، وروسيا، وكوريا الجنوبية، وبلجيكا، والصين، وتركيا، وإسبانيا، وجمهورية التشيك، أكبر مصدري الأسلحة الصغيرة، تبيع كلٌّ من هذه البلدان بما لا يقل عن ١٠٠ مليون دولار سنوياً[٦].

وعلى المستوى الفردي؛ قد يحاول شخصٌ يحمل سلاحاً واحداً أو اثنين جمع بعض الأموال عن طريق حمله عبر الحدود وبيعه إلى شخص آخر. معظم المشاركين في تجارة النمل يرونها عملاً تجارياً، إنها ببساطة وسيلة لتحقيق بعض النقود، وشكل من أشكال الاستثمار الرابح[٧].

ولا تتعقب جميع البلدان ما يحدث للأسلحة بعد شرائها أو بيعها، والتي يمكن أن ينتهي بها الأمر إلى السرقة أو الضياع أو البيع لأشخاص لا ينبغي لهم امتلاكها، والهدف (١٦) من أهداف التنمية المستدامة هو السلام والعدالة والمؤسسات القوية، ويشجع الدول على العمل معاً لوقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأحد بنود هذا الهدف هو الحد من تدفق الأسلحة غير المشروعة ووقف الجريمة المنظمة[٨].

## المبحث الثاني: جذور تجارة النمل في العالم:

لقد وفرت الأحداث الإرهابية التي شهدتها باريس في نوفمبر ٢٠١٥م ضوءاً كافياً لتسليطه على «تجارة النمل»، تلك التجارة العابرة للحدود في الأسلحة الخفيفة، التي كان يستفيد منها المجرمون فيما مضى والآن الإرهابيون. تُسمى

(١) David Drouin, First Committee – Disarmament and International Security, Montessori Model United Nations (:Montessori Model United Nations,2018), p.3.

(٢) Jean-Fransois. Lalutte Contre le Trafic de Cocaine Dans les Caraibes et en Arique de L'ouest Un enjeu europйen (Paris: Universitй des Antilles, 2019), pp-20-21,113.

(٣) Institute Thomas more, Working Paper 28, Lutte Contre les Trafics D'Armes Classiques (Paris: Institute Thomas more,2015), p.40.

(٤) United States Cocaine Signature Program, Cocaine from South America to the United States, https://www.unodc.org/documents/toc/Reports/TOCTASouthAmerica/English/TOCTA_CACaribb_cocaine_SAmerica_US.pdf.p.36.

(٥) بتصرف من الباحث.

(٦) David Drouin.Op.cit.p.3.

(٧) Mike Bourne and the TRESA team, Global and Regional Agreements on Small Arms and Light Weapons (SALW) Control (Bonn: the Bonn International Center for Conversion (BICC), 2006), p.39.

(٨) David Drouin, Op.cit.p.3.

هذه التجارة بهذا الاسم؛ لأنه يلجأ من خلالها المجرم إلى حمل قطعة سلاح واحدة كل مرّة، بدلاً من نقل كميات منها في الشاحنات الكبيرة[١].

وقد أظهرت تجارة النمل في بريطانيا تأثيرها المميت قبل عامين من أحداث باريس، عندما استخدم «ديل كريغان»- رجل العصابات من مانشستر- قنبلة يدوية لقتل ضابطَي شرطة، تلك القنبلة التي كانت واحدة من مئاتٍ قادمة من يوغسلافيا السابقة، والتي يُعتقد أنها كانت تُستخدم من قِبل قواتٍ شبه عسكرية في أيرلندا الشمالية، واستجلبتها عصابات المخدرات بإنجلترا. وهناك من يرجح أنها من بقايا الحرب العالمية الثانية، ومصدرها الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية، حيث احتفظت دولٌ مثل أوكرانيا وبلغاريا بمخازن ضخمة منها تحسباً للحرب مع النيتو، وعندما سقط الجدار الحديدي تسربت تلك الأسلحة إلى جميع أنحاء العالم، مما أدى إلى تأجج الصراعات من البلقان إلى غرب إفريقيا، فمثلاً ذهب ما يقرب من نصف مليون قطعة سلاح من مستودعات ألبانيا في أعقاب انهيار الحكومة عام ١٩٩٧م، وكذلك الحال في دولة الجبل الأسود باعتبارها موطناً لأكبر عصابات السطو المسلح في أوروبا، أو ما يُعرف بالفهود الوردية[٢].

وقد وجهت حادثة باريس الأنظار مرّة أخرى إلى بروكسل، وأعادت إلى الأذهان حادثة «أيوب الخزاني»، الذي استقل قطار تاليس السريع المتوجه من أمستردام إلى باريس في ٢١ أغسطس، ملوِّحاً ببندقية كلاشينكوف ومسدس عيار ٩ ملم، ولولا أن منعه جنود أمريكيون كانوا في إجازة لأحدث حماماً من الدماء، وتبيّن بعد ذلك أنه كان قد استقل القطار في بروكسل[٣].

ووفقاً لخبراء الأمن؛ فإن بروكسل هي المكان الأفضل لشراء البنادق المهربة من دول البلقان، لتردد عدد كبير من مواطنيها إلى مناطق الحرب في أكثر من دولة أوروبية، وتراخي قوانين حيازة السلاح فيها، وتوافر عدد كبير من الخبراء الفنيين والتجار في الأسلحة. كما أن المدعي العام في باريس أشار إلى «أن السيارات المستخدمة في هجمات باريس كانت تسير تقريباً في قافلة آتية من بلجيكا، وعلى الأقل واحدة من تلك السيارات كانت تحمل أسلحة من نوع كلاشينكوف»، تلك الأسلحة تدفقت في التسعينيات خلال حرب البلقان وبعد انهيار الاتحاد السوفييتي، مع تشكل جالية بلقانية كبيرة في تلك السنوات في أوروبا، حيث كانت تتحرك بحرّية كبيرة، مع تورط مسؤولين سوفييتيين سابقين بالاتجار في مخزونات الذخائر الهائلة في بلدانهم، وأن حوالي ٩٠٪ من قطع السلاح المتداولة في أوروبا ربما كان أصلها دول البلقان.

ويقول خبراء الأمن إن تجارة النمل لا تزال مستمرة من جنوب شرقي أوروبا، فمثلاً تُقدّر الأسلحة النارية غير المسجلة في صربيا بأكثر من ٢٠٠ ألف قطعة، وتقدّرها سلطات الدولة بنحو ٩٠٠ ألف مع وجود مخزونات من الأسلحة المعطلة، وفي ألبانيا يرجح أن هناك أكثر من ١٠٠ ألف قطعة سلاح تمت سرقتها[٤].

---

(١) Colin Freeman, Inside the 'ant trade'- how Europe's terrorists get their hands on arms. November 24 2015, at: https://www.independent.ie/world-news/europe/inside-the-ant-trade-how-europes-terrorists-get-their-hands-on-arms-34228128.html

(٢) Idem.

(٣) كريستيان أوليفر ودنكان روبنسون، بلجيكا.. سوق سوداء توفر للإرهاب أدوات القتل، ٢٢ نوفمبر ٢٠١٥م، متاح على الرابط: https://www.aleqt.com/2015/11/22/article_1008477.html

(٤) كريستيان أوليفر ودنكان روبنسون، م.س.ذ.

وعلى الرغم من أن معظم عمليات التهريب تتم عبر كيانات خاصة؛ فإن بعض الحكومات تساهم فيها عمداً عبر الجماعات الوكيلة المتورطة في حروب التمرد ضد الحكومات، أو الإرهابيين اللذين لديهم أجندات أيديولوجية متماثلة، أو الجماعات المسلحة غير الحكومية الأخرى. وفي الغالب تتم عمليات النقل إلى إفريقيا والمناطق الأخرى التي تشهد صراعات مسلحة. ووفقاً لمسح ٢٠١٢م تتراوح تلك الأسلحة من هجومية من طراز كلاشينكوف إلى الجيل الثالث من منظومات الدفاع الجوي SA-١٨. وباستخدام بيانات مسح ٢٠١٣م تبين وجود صلة واضحة بين أسعار السوق غير المشروعة في لبنان والوفيات المُبلّغ عنها خلال الأشهر التسعة عشر الأولى من النزاع في سوريا، وتؤكد تلك العلاقة القوية أهمية مراقبة أسعار الذخيرة، والتي أهملتها التقارير المتاحة عن مناطق النزاع[١].

وقد تنطوي عملية التهريب بطريقة النمل عبر الحدود على ظاهرة تُسمى «مشتري القش» straw purchasers أو straw man purchases[٢]،

كما بين الولايات المتحدة والمكسيك، أو الاتجار الصغير الذي يشمل الدول ذات المؤسسات الحكومية الضعيفة، مثل السودان. وفي الكونغو الديمقراطية تبيّن أن الاتجار على نطاق صغير عبر الحدود البرية ظاهرة واسعة الانتشار نسبياً. ويُعدّ الإخفاء والتسمية الخاطئة والوثائق المزورة من أكثر الإستراتيجيات المستخدمة في التهريب شيوعاً، على سبيل المثال: يصعب اكتشاف الأسلحة المخبأة داخل سلع معدنية أو شحنات كبيرة، ما لم يتم تنفيذ الضوابط بدقة باستخدام أحدث المعدات.

وأصبحت تجارة النمل أسهل في البلدان المجاورة من خلال الاختلافات بين التشريعات الوطنية التي تحكم شراء وحيازة الأسلحة النارية، وعادةً يستفيد هذا النوع من الاتجار من تراخي الضوابط، و«مشترو القش» يشترون الأسلحة بشكل قانوني من تاجر رسمي، وعندما يقومون بعملية الشراء هذه فإنهم يخفون الوجهة الحقيقية لهذه الأسلحة.

يتم شراء هذه الأسلحة من قِبل تجار الأسلحة، أو حتى بشكل مباشر لعصابات المخدرات في المكسيك، ثم يتم نقلها إلى سماسرة- مهربين أو مجرمين صغار ينقلونها عبر الحدود، أو يدفعون شخصاً آخر للقيام بذلك-، ويمكن تكرار هذه العملية مئات المرات في السنة. وفي الواقع؛ مشترو القش يستوفون معايير الحصول على الأسلحة، لذلك يصعب على التاجر تمييز الأسباب الحقيقية للشراء[٣].

(١) Small Arms Survey, Illicit Trafficking. at: http://www.smallarmssurvey.org/weapons-and-markets/transfers/illicit-trafficking.html

(٢) شراء القش أو الشراء المرشح: هو أي عملية شراء يوافق فيها الوكيل على الحصول على سلعة أو خدمة لشخص غالباً ما يكون غير قادر أو غير راغب في شراء السلعة أو الخدمة بنفسه، ويقوم الوكيل بنقل البضائع أو الخدمات إلى ذلك الشخص بعد شرائها. بشكل عام؛ تُعتبر مشتريات القش قانونية إلا في الحالات التي يستخدم فيها المستلم النهائي تلك السلع أو الخدمات في ارتكاب جريمة بمعرفة مسبقة من مشتري القش، أو إذا كان المالك النهائي غير قادر قانونياً على شراء السلع أو الخدمات. في بعض الولايات القضائية؛ تُعتبر عمليات شراء القش قانونية؛ حتى لو لم يكن المستخدم النهائي قادراً قانونياً على شراء السلعة أو الخدمة بنفسه. Merrick, Jane. "Labour would make it illegal to buy cigarettes for children". The Independent. London: Independent Print Limited. Retrieved 22 July 2016.

(٣) Jihan Seniora and Cйdric Poitevin, Managing Land Borders and the Trafficking of Small Arms and Light Weapons (Bruxelles: Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sйcuritй (GRIP), 2010), pp.12-13.

## المبحث الثالث: حجم ومسالك وخريطة تجارة النمل في إفريقيا:

وسوف نتناول في النقطتين التاليتين أنواع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة، وخريطة انتشار التجارة فيها على طريقة النمل في إفريقيا ومسالك التهريب.

**أولاً: أنواع الأسلحة الصغيرة والخفيفة غير المشروعة في إفريقيا وحجمها:**

وفقاً لتقديرات مشروع مسح الأسلحة الصغيرة لعام ٢٠١٨م تمتلك الجماعات المسلحة غير الحكومية أكثر من ٤٠ مليون قطعة سلاح- أو ما يقرب من ٨٠٪ من جميع الأسلحة الصغيرة في القارة. بالمقابل؛ تملك القوات المسلحة ووكالات إنفاذ القانون أقل من ١١ مليون قطعة سلاح صغيرة. ومن بين ٤٠ مليون سلاح ناري في حيازة المدنيين في إفريقيا تم توثيق ٢٠٠٨٤١٥ قطعة سلاح باعتبارها مسجلة رسمياً، في حين أن١٦٠٤٣٨٠٠ قطعة سلاح لا تزال غير مسجلة، مع بقاء وضع الأسلحة المتبقية غير واضح. يملك «غرب إفريقيا» العدد الأكبر (حوالي ١١ مليوناً) من الأسلحة النارية بحيازة المدنيين - المشروعة وغير المشروعة -، «يليه شمال إفريقيا» (١٠,٢ ملايين)، و«شرق إفريقيا» (٧,٨ ملايين). «الجنوب الإفريقي» هو المنطقة الإقليمية الفرعية التي تملك أكبر عدد من الأسلحة النارية بحيازة المدنيين لكل١٠٠ نسمة (٩,٤)، ثم «شمال إفريقيا» (٤,٤)، و«وسط إفريقيا» (٣,١)، حيث إن معدل إفريقيا- الذي يبلغ (٣,٢) سلاح صغير بحيازة المدنيين لكل١٠٠ نسمة- أقل من معدل مناطق أخرى في العالم، وهو أقل بكثير من معدل الأمريكيتين (٤٦,٣). وبالأرقام المطلقة تملك إفريقيا أقل من ٥٪ فقط من الأسلحة النارية بحيازة المدنيين في العالم[١].

وقد حددت تسع دول إفريقية في ردودها على استبيان مشروع الأسلحة الصغيرة (من أصل ١٥) «المسدسات»؛ وثلاث دول «الأسلحة يدوية الصنع»، باعتبارها أكثر أنواع الأسلحة الصغيرة غير المشروعة التي يملكها الأفراد في بلدانهم. ودولتان حددتا «البنادق الطويلة عسكرية الطراز المصنوعة في المصانع» باعتبارها النوع الأكثر انتشاراً بين الأفراد. مع تزايد الطلب بين الأفراد على المسدسات التي يسهل إخفاؤها، وتزايد تداول المسدسات المقلدة القابلة للتحويل بسهولة والأسلحة يدوية الصنع لانخفاض سعرها. كما أن الأسلحة التي تم الاتجار بها عبر الحدود في الجنوب الإفريقي هي المسدسات التي تُستخدم في عمليات السطو والبنادق المستخدمة في الصيد الجائر. وكانت في غرب وشرق إفريقيا؛ المسدسات الرشاشة مثل البنادق من طراز AK، والتي تُستخدم في إذكاء النزاعات وتزويد الجماعات المسلحة[٢].

وبشكلٍ عام؛ فإن غالبية الأسلحة غير المشروعة المتداولة بين الجماعات المسلحة، في المناطق المتأثرة بالنزاع، هي بنادق عسكرية وأنظمة أسلحة خفيفة تم إنتاج الكثير منها منذ عقود. وغالبية هذه الأسلحة (٦٠٪) بنادق عسكرية، (٢١٪) مسدسات، و(١١٪) بنادق رشاشة، (٤٪) أسلحة نارية مقلدة. واستخدمت بوكو حرام في منطقة بحيرة تشاد بنادق طراز AK وG٣ و FAL وقاذفات قنابل M٨٠، والمدافع المضادة للطائرات، ومدافع هاون من عيار ٦٠ و٨٢ ملم، وقاذفات RPG٧، تم تصنيع أغلبها في ثمانينيات

(١) الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، م.س.ذ، ص (٣١-٣٢).

(٢) المرجع السابق، ص (٣٣-٣٤).

القرن الماضي في بلدان تشـــمل بلجيكا وألمانيا الغربية والاتحاد السوفييتي، وتم تهريبها من ليبيا، ولكن أصبح لها مصادر أخرى في أعقاب الهجمات في الكاميرون والنيجر ونيجيريا التي كانت تهدف إلى الاستيلاء على المعدات من القوات الحكومية لهذه الدول[١].

وفـــي مالي كانت بنادق مـــن طراز AK النوع الرئيســـي من الأســـلحة غير المشـــروعة، يليها المسدسات الرشاشـــة من نوع PKM، وكلاهما تم إنتاجه في دول الاتحاد الســـوفييتي الســـابق والصين منذ الستينيات.

وتســـتخدم الجماعات المســـلحة في مالي صواريـــخ عيار١٢٢ ملم وقذائـــف هاون من عيار ١٢٠ ملم لتنفيذ هجماتها، نُهبت هذه الذخائر من مخزونـــات الجيش المالي في عـــام ٢٠١٢. ومنذ عام ٢٠١٤م يســـتخدم المتمـــردون أيضاً قذائف هاون فرنســـية من عيار٨١ ملـــم تم تصنيعها في السبعينيات والثمانينيات، وعبوات ناسفة مصنوعة من ألغـــام مضـــادة للمركبات بلجيكيـــة الصنع تم شـــراؤها فـــي ليبيا. كما أن معظم الأســـلحة المعروضة للبيع على مجموعات وســـائل التواصل الاجتماعي في ليبيا، من أواخر ٢٠١٤م إلى أواخر ٢٠١٥م، شـــملت كميات كبيرة من الأسلحة النارية القديمة[٢].

وفي حين أن غالبية الأســـلحة والذخائر غير المشروعة في القارة قد تم إنتاجها بين سبعينيات وتســـعينيات القرن الماضي؛ فإن الأسلحة حديثة الصنع نســـبياً يتـــم تداولها فـــي كل منطقة من مناطق النزاع المسلح أو العنف المسلح. ما بين١٪ من الأســـلحة الصغيرة والأســـلحة الخفيفة غير المشروعة الموثقة في الصومال، و٣٪ في بوركينا فاسو، وما بين ٩٪ من الذخائر في بوركينا فاسو، و١٧٪ في الصومال، وتلك التي تم استرجاعها في منطقة الساحل وجنوب الســـودان ترجع إلى عام ٢٠١٠م، آتية من بلدان مثل بلغاريا والصين وروسيا والســـودان. والذخيرة من عيار ٧,٦٢ ×٣٩ ملم، التي تحمل علامات إنتاج عام ٢٠١٥م، قد أنتجت في دولة تقع في شـــمال إفريقيا، وأن الخراطيش التي تحمل علامات إنتاج عام ٢٠١٣م، قد أُنتجت فـــي دولة تقع في جنوب شـــرق أوروبـــا، وقد تم الاستيلاء عليها من مخزونات الدولة أو في ساحة المعركة في مالي[٣].

**ثانياً: خريطة تجارة النمل في إفريقيا:**

تنتقل الأســـلحة الصغيرة إلى الســـاحة غير القانونيـــة بطُرق مختلفة، الحكومـــات المتحاربة مثلاً قد تنقل الأســـلحة للجهات المتعاطفة معها من غير الدول. ويجـــوز لقوات الأمن وغيرها من مستخدمي الأسلحة المصرح لهم توريد الأسلحة وبيعها، في حين يمكن للمدنيين- بمساعدة اللوائح غير الملائمة- شـــراء الأســـلحة النارية ثم بيعها بشكل غير قانوني بطريقة «النمل».

وقـــد يتم شـــراء الأســـلحة أو ســـرقتها من مخزونات الحكومة سيئة الحراسة، أو استردادها من ســـاحة المعركة بعد القتـــال، في عام ٢٠٠٢م نُقلـــت الأســـلحة التي تم جمعها فـــي ألبانيا إلى رواندا، حيث يُزعم أنها نُقلت إلى شـــرق الكونغو الديمقراطيـــة. كذلك يمكن لبرامج نزع الســـلاح أو تغيير الأســـلحة من قبل القوات المسلحة أن تغمر السوق السوداء، كما كان الحال بعد أن باعت دول حلف وارســـو السابقة الأســـلحة التي كانت تستخدمها.

وكان لسماسرة الأسلحة دورٌ رئيس في إمداد

(١) الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، م.س.ذ، ص٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص٣٤.

(٣) المرجع السابق، ص٣٥.

بعض من أسوأ مناطق الصراع والمناطق الأكثر شهرة لانتهاكات حقوق الإنسان بتلك الأسلحة، بما في ذلك أفغانستان وأنجولا والكونغو الديمقراطية والعراق ورواندا وسيراليون وجنوب إفريقيا. ويمكن لهم العمل خارج القانون والاتجار بالأسلحة بشكل غير قانوني نيابةً عن الحكومات أو الجهات الفاعلة الخاصة.

حتى في حالة وجود ضوابط على المستوى الوطني- على أقل في ٤٠ دولة عام ٢٠٠٥م- يعتمد الوسطاء على الافتقار إلى الإرادة السياسية لفرض مثل هذه القوانين، ويجد السماسرة طرقاً إما لتجنب الضوابط أو التواطؤ مع السلطات، من خلال إنشاء سلسلة توريد معقدة تضم العديد من الشركات الوهمية والوكلاء المتعاملين، باستخدام أوراق احتيالية أو مضللة، وتوجيه عمليات التسليم عبر بلدان ثالثة قد لا تخضع لقيود الحظر، وهي ليست سوى بعض الأساليب التي يستخدمها الوسطاء[١].

وقد طُلب من الدول الإفريقية تقديم معلومات أو التقديرات الموجودة بشأن الطابع عبر الوطني للاتجار بالأسلحة النارية والدروب المستخدمة فيه إلى أراضيها، فأشارت معظم الدول إلى أنَّ الكميات المتَّجر بها صغيرة في الغالب، مما يشير إلى «تجارة النمل».

واعتبرت عدة دول أنَّ سهولة النفاذ عبر حدودها عامل رئيس في الاتجار غير المشروع، وشمل ردّ إحدى الدول خريطة تبين تفاصيل نقاط الدخول التي يُعرف العديد منها باسم موانئ الدخول «المعمّاة»، وتتمثل إحدى الظواهر الشائعة المستشفة من الردود في أنَّ الاتجار عبر الحدود والاتجار داخل المنطقة الواحدة ما زالا الشكلَين السائدَين للاتجار على الأقل في الدول المبلِّغة، وأنَّ وسائل الاتجار الأكثر شيوعاً تستخدم الطرق البرية، بواسطة شركات وسائل النقل العامة والخاصة، كأن يكون ذلك مثلاً بواسطة أعداد قليلة من السيارات الخاصة والحافلات، عبر نقاط حدودية مراقَبة وغير مراقَبة، وكذلك بحراً، باستخدام قوارب صغيرة، وفي حالة واحدة، باستخدام حاويات، وأُبلغ عن حالات قليلة من عمليات الضبط في المطارات أو عن طريق البريد. ومع ذلك؛ فإنَّ المعلومات المقدَّمة، وإن دلَّت على نمط معيّن يسري في البلدان المبلِّغة، لا تؤكد أنَّ أساليب الاتجار هذه هي السائدة، وذلك بالنظر إلى غياب ما يكفي من البيانات القابلة للمقارنة[٢].

قوّت تلك الطريقة شوكة المنظمات الإرهابية في الساحل وغرب إفريقيا في الانتشار، فمنذ منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة انتشرت تلك الظاهرة الجديدة التي غذّت مطامح التوجّهات الإرهابية، التي يجري بموجبها شراء السلاح بصورة قانونية في دولة واحدة، ثم يعاد توزيعه بطريقة غير قانونية في دول أخرى. وتتشابك هذه الأنشطة الخطرة مع التجارة العالمية للمخدرات، لقد استفادت تنظيمات إرهابية مثل «القاعدة» و«المرابطين» منها، وكذلك من انهيار النظام الإقليمي بسقوط القذافي، وتفكك السلطة في مالي عام ٢٠١٢م، فقويت شبكة الجماعات الإرهابية في شمال إفريقيا، خاصةً في تونس وليبيا، وأيضاً في منطقة الساحل من مالي إلى النيجر[٣].

(١) IRIN, Guns Out of Control: the continuing threat of small arms, Guns Out of Control: the continuing threat of small arms, IRIN In-Depth, May 2006 website at: www.IRINnews.org

(٢) الأمم المتحدة، م.س.ذ، ص (٨-٩).

(٣) د. خالد يايموت، الإرهاب وطبيعة الدولة والمجتمع في الساحل وغرب إفريقيا، قراءة في العوامل المحلية والإقليمية

وفي اســـتبانة أخرى صنفت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء (١٥ مـــن أصل ١٩ ردوا على هـــذا الســـؤال) الاتجار عبر الحـــدود عن طريق البـــر باعتباره النـــوع الأبرز من تدفق الأســـلحة غير المشـــروعة التي تؤثر في بلدانهم، ويمكن أن يتراوح هذا الاتجار مـــن قوافل مخصصة تحمل بشكل حصري الأســـلحة والذخيرة بأعداد كبيرة؛ إلى «تجارة النمل»، التي تشـــير عموماً إلى حركة الأســـلحة الصغيرة على نطـــاق صغير، والتي يتم تهريبها عبر الحدود بأعـــداد صغيرة- عادةً أقل من اثنتي عشـــرة قطعة في كل مـــرّة، إلا أن الأثر التراكمي لعمليات النقـــل المتعددة من هذا النوع يمكن أن يكون له تأثير كبير، ويمكن أن يؤدي أيضاً إلى إذكاء الجريمة والنزاع[١].

وتختلف الأســـلحة التي يتـــم الاتجار بها في القارة من حيث أنواعها ومنشئها، وتشمل كلاً من المعدات التي يتم شراؤها في المنطقة والأسلحة التي يتم شـــراؤها بشـــكل غير مشروع من أجزاء أخرى من العالم. وهي تشـــمل أسلحة قديمة يتم إعادة تدويرها من صراعات ســـابقة، إضافةً إلى أســـلحة تم تغيير وجهتها مؤخراً من المخزونات الوطنيـــة. وتوضح ذخيرة بنـــادق الصيد التي تم تهريبهـــا من الكاميـــرون إلى جمهوريـــة إفريقيا الوســـطى في عام ٢٠١٤م، وبعضها تم استيراده مـــن أوروبا، كيف يمكن تغيير وجهة عمليات النقل المرخصة بســـرعة والوصول إلى أطراف النزاع من خلال تجارة النمل. وتشـــمل الأسلحة التي يتم الاتجار بها عن طريق البر بأعداد صغيرة الأسلحة النارية يدوية الصنع، كمـــا أفادت غينيا وليبيريا، إلـــى جانب الأســـلحة الناريـــة المقلـــدة القابلة للتحويل. وأخيراً؛ أشـــارت عـــدة دول إلى وجود اتجاه ناشئ في الاتجار بأجزاء ومكونات الأسلحة النارية، والتي يسهل إخفاؤها في المركبات أو بين السلع الأخرى[٢].

إن الجهات المؤثرة المتخصصة في نقل تلك الأســـلحة تميل إلى أن تكون منظمات وشـــبكات معقـــدة، ففي غـــرب إفريقيا تشـــمل الجماعات المســـلحة والعصابـــات الإجرامية والمصنعين المحليين ومســـؤولي الأمن الفاســـدين وعناصر حفظ الســـلام العائدين. وفي منطقة بحيرة تشاد يشـــارك فيها تجـــار المخـــدرات، والتجار غير القانونييـــن، والجماعات الإرهابية، كما هو الحال في شـــرق إفريقيـــا، وتفيد زيمبابوي بمشـــاركة منظمـــات الصيـــد الجائـــر. ويمكن أن يشـــمل اتجار النمل صغير النطـــاق مجموعة متنوعة من الجهات المؤثرة، بما في ذلك أعضاء المجتمعات المحلية الحدودية. وتسهل العلاقات العرقية بين الجماعات الرعوية العابرة للحدود عملية الاتجار عبر الحدود: فجماعات توركانا من كينيا، ودودوث من أوغندا، وتوبوسا في جنوب السودان، مثلاً، قد تاجروا بالأســـلحة عبر حدود البلدان الثلاثة، بما في ذلك البنادق من طراز AK وطراز HK G٣، من أجل تسليح أنفسهم لحماية مواشيهم.

وأشـــارت الأبحاث إلى المناطق الرعوية في شمال كينيا، وأرض الصومال (الصومال)، وشرق الاستوائية (جنوب الســـودان)، ومنطقة كاراموجا في شمال شرق (أوغندا) لغايات الحماية. ويعيش الرعـــاة حياة البـــدو بحثاً عن المـــاء والمراعي لقطعانهم، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى النزاعات عند التعـــدي على أرض القبائل المنافســـة. كما

والدولية، فبراير ٢٠١٦م، متاح على الرابط:
https://aawsat.com/home/article/557566

(١) الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، م.س.ذ، ص٣٨.

(٢) الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، م.س.ذ، ص٣٨.

يشـــارك بعض أفراد المجتمعات المحلية بسهولة في أكبر عمليات السطو المسلح وسرقة الماشية. وتقوم العصابات الإجراميـــة في بعض الحالات، من أجل البقاء بعيداً عـــن الأعين، بتوكيل جهات مؤثرة محلية بنقل الأسلحة والمخدرات في منطقة الساحل والصحراء. وقد لوحظ أن عامة السكان، بما في ذلك المهاجرون واللاجئون، يُســـتخدمون كـ«بغال» لنقل الأســـلحة، مثـــلاً لاحظت أوغندا مشـــاركة النساء؛ حيث حاولت امرأة برفقة طفلها في عام ٢٠١٤م في إفريقيا الوسطى تهريب ذخيرة لبنادق الصيد من الكاميرون في كيس من البصل، وكانت الذخيرة مخصصة لميليشيا أنتي بالاكا[١].

وتختلف وســـائل النقل المســـتخدمة من قِبل المتاجرين، منها استخدام دراجات الأجرة النارية «بودا بوداس» في أوغندا، والمركبات الشخصية، وشـــاحنات النقل، والقوارب الصغيـــرة. مثلاً تم نقل الأســـلحة والذخائر بين بورونـــدي والكونغو الديمقراطيـــة فـــي مركبات وقـــوارب على طول نهر روزيزي أو عبـــر بحيرة تنجانيقا. ويتم إخفاء الأســـلحة التي يتم تفكيكها أحياناً إلى أجزاء في مقصورات مخفية في المركبات أو بين سلع أخرى مثل الغســـالات أو الســـيارات المحطمة، وأحياناً يتم بيع الأسلحة التي يتم الاتجار بها في الأسواق المفتوحة بالقرب من المناطق عالية الطلب، مثل مواقـــع التنقيب عن الذهب الحرفية في شـــمال النيجر، حيث يشعر المنقبون عن الذهب بالحاجة إلى السلاح لحماية أنفسهم[٢].

وتشمل تدفقات الأسلحة غير المشروعة إلى منطقة جنوب الوسط بالصومال التهريب المتعمد وبيع الأســـلحة إلى جماعات غير حكومية، إضافةً إلى تجارة الســـوق الســـوداء وعمليـــات الضبط والمصادرة في المعارك، وتشـــمل الأخيرة أسلحة مـــن قوات حكومـــة الصومـــال الاتحادية وقوات بعثـــة الاتحـــاد الإفريقي هناك، فقـــد يعمل في بعـــض الأحيان أفراد من الجيش الوطني أو قوات الشـــرطة في الميليشـــيات القبلية، مما أدى إلى التحويل المتعمد في مســـار إمدادات الدولة إلى الجماعات غيـــر الحكومية. فضلاً عن قيام تجار السلاح بتســـهيل تجارة السلاح غير المنظمة في أجزاء من مقديشـــيو، وتشمل تلك الأسلحة ما تم تسريبه من إمدادت الحكومة بشكلٍ متعمد[٣].

وعلـــى مدار الأعـــوام الســـتة الماضية لعام ٢٠١٧م؛ كانت النيجر طريـــق عبور رئيس لتبادل الأسلحة في منطقتها، وتأتي الأسلحة العابرة إلى النيجر بشـــكلٍ رئيس من ليبيـــا ومالي ونيجيريا، فضلاً عن مصادر ثانوية أخرى منها ساحل العاج، حيث أصبحت ليبيا منذ عام ٢٠١١م مصدراً رئيساً لعبور المواد غير المشروعة على امتداد المنطقة، وتُعتبر النيجر واحدة من أوائل الدول التي تأثرت بذلك، وبشكلٍ خاص المنطقة الشمالية.

ويُلاحظ أن من بين الأســـلحة الرئيسة التي تُهرّب من ليبيا للنيجريين البنادق الآلية ومسدسات رمي أجوف تركية الصنع، تُنقل من ليبيا عن طريق النيجـــر إلى البلدان الأخـــرى. ففي يناير ٢٠١٧م نفذت الشـــرطة النيجرية عمليتي ضبط أسلحة لمجموعة مـــن المهاجرين من الجنســـية الغانية العائديـــن من ليبيا، بعـــد أن حصلوا عليها مقابل أجور نظير أعمال بســـيطة في الأســـلحة، كانت الأسلحة المضبوطة متّجهة للعديد من الجماعات المسلحة، بما فيها حركة تنظيم القاعدة بالمغرب

(١) المرجع السابق، ص (٣٨-٤٢).

(٢) الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، م.س.ذ، ص (٤٢-٤٣).

(٣) كريستوفر كارلسون، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة، الصومال ملاحظات بحثية مسح الأسلحة الصغيرة (رقم٦١) فبراير ٢٠١٧م (جنيف، مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٧)، ص (١-٢).

وحركة التوحيد والجهاد[١].

وتتعرض منطقة الحدود النيجرية مع مالي لهجمات مسلحة وصراعات قاتلة بين رعاة الماشية، ونتيجةً لذلك يسافر بعض رعاة الماشية من الفلان إلى مالي لشراء بنادق هجومية وذخائر لحمايتهم، وقد شملت العديد من المضبوطات التي قامت بها السلطات النيجرية من رعاة الماشية في غرب النيجر معدات من مالي. وفي نيجيريا على الرغم من أن بوكو حرام تُعتبر تنظيماً داخل نيجيريا بشكل رئيسي؛ فإن الهجمات عبر الحدود التي شنتها الجماعة جلبت أسلحة وذخائر من نيجيريا إلى داخل النيجر، وتتضمن الذخائر التي استولى عليها أفراد الجماعة في النيجر معدات من إنتاج مصنع الذخائر النيجيرية؛ ومن المحتمل سرقة هذه الأسلحة من قوات الأمن النيجيرية[٢].

خريطة رقم (٢): التدفقات الأساسية للأسلحة غير المشروعة داخل وعبر النيجر:

ألكس بوتر (محرر)، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة النيجر، ورقة إحاطة (جنيف، مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٧)، ص٦.

وينشط الاتجار بالنمل جنوب وشمال نهر النيجر، حيث تكون حركة المرور أقل تنظيماً وأقل اتصالاً. كما في غينيا بيساو ومالي والنيجر والمنطقة الحدودية لبوركينا فاسو ومالي، حيث تعاني المناطق الحدودية من غياب الدولة، وانتشار الفساد، وضعف هيكل الأمن القومي بسبب النزاع المسلح، ووجود شبكات إجرامية عبر وطنية وجماعات إرهابية وجماعات مسلحة. وأيضاً وفي شمال كوت ديفوار على الحدود مع مالي وبوركينا فاسو[٣].

## المبحث الرابع: الآثار وجهود المكافحة:

نحاول، من خلال هذا المبحث، الوقوف على آثار تجارة الأسلحة غير المشروعة عبر طريقة النمل، وجهود مكافحتها.

**أولاً: آثار تجارة الأسلحة غير المشروعة عبر طريقة النمل:**

**الأثر على التنمية:**

إن إساءة استخدام الأسلحة الصغيرة والخفيفة له آثار وخيمة على التنمية، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، حيث يؤدي العنف المسلح إلى النزوح القسري وتقويض رأس المال الاجتماعي، وتدمير البنية التحتية، ويعيق الاستثمار في إعادة الإعمار، ويقوض المؤسسات العامة، ويسهل الفساد، ويؤدي إلى مناخ من الإفلات من العقاب، كما يساهم في الجريمة العابرة للحدود ويدعمها، بما في ذلك الاتجار بالأشخاص والمخدرات والأسلحة، ويفكك نسيج الأسر والمجتمعات، ويترك ندوباً

(١) ألكس بوتر (محرر)، قياس تدفقات الأسلحة غير المشروعة النيجر، ورقة إحاطة (جنيف، مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٧)، ص٤.

(٢) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(٣) Arnaud Jouve, Sahel: d'oщ viennent les armes et les munitions?.
https://www.rfi.fr/fr/afrique/20200409-sahel-do%C3%B9-viennent-les-armes-et-les-munitions

نفسية وجسدية دائمة للناجين، وهو ليس فقط سبباً للتخلف؛ ولكنه أيضاً نتيجة له[١].

وتتجاوز تكاليف العنف المسلح الخسائر في الأرواح والأذى الجسدي، ويعتبر قياس العواقب الاجتماعية والاقتصادية للعنف المسلح أمراً معقداً نظراً لتنوع الآثار التي يمكن أن يخلفها على المجتمع، ومن الممكن التمييز بين التكاليف المباشرة وغير المباشرة له[٢] كما يأتي:

- **فالتكاليف المباشرة تشمل:** رسوم الإسعاف وتكاليف المرضى الداخليين، وتكاليف الشرطة والسجن، والرعاية المقدمة للنازحين.

- **والتكاليف غير المباشرة:** فقدان الإنتاجية، ونضوب رأس المال الاجتماعي والمادي، وانهيار الخدمات الاجتماعية الأساسية، وتدهور نوعية الحياة، والتأثير على التنمية[٣].

ففي ليبيا وحدها خلص تقرير، صادر عن معهد الاقتصاد والسلام الأسترالي، إلى أن الأنشطة الإرهابية تكلف ليبيا سنوياً ٤٩٢,٣ مليون دولار خسائر، لتحتل المركز الخامس عالمياً في دفع فاتورة الإرهاب، وأن الخزينة الليبية تكبدت خسائر تُقدّر بحوالي ٤,٩ مليارات دولار خلال ١٢ سنة، بسبب الأنشطة الإرهابية. وأن ١٩٢٣ هجوماً إرهابياً وقع بها، أسفرت عن ١٨٧٦ قتيلاً، إضافةً إلى الخسائر المادية في البنية التحتية، لتحتل ليبيا المرتبة الثانية في إفريقيا من حيث عدد الهجمات وضحاياها[٤].

**٢- الخسائر البشرية وانتهاك الحقوق:**

تُعزى معظم حالات الوفاة في النزاع إلى استخدام الأسلحة الصغيرة، ويتحمل السكان المدنيون العبء الأثقل للنزاع المسلح. تلك الأسلحة أيضاً هي الأدوات المهيمنة في العنف الإجرامي، وغالباً ما تتجاوز عمليات القتل المرتبطة بالأسلحة النارية في المجتمعات الخارجة من نزاع حالات الوفاة في ساحة القتال. وترتبط هذه الأسلحة أيضاً بالعدد المتزايد لعمليات قتل موظفي الأمم المتحدة وقوات حفظ السلام التابعين لها، فضلاً عن العاملين في المنظمات الإنسانية وغير الحكومية. فضلاً عن أنها تسهل ارتكاب طائفة واسعة من انتهاكات حقوق الإنسان، منها القتل، والتشويه، والاغتصاب وغيره من أشكال العنف الجنسي، والاختفاء القسري، والتعذيب، والتجنيد الإجباري للأطفال. ويضاف إلى ذلك أنه عندما يصبح استخدام العنف المسلح وسيلة لحل المظالم والنزاعات؛ فإن التسوية القانونية والسلمية للنزاع تتراجع، وتتعذر مناصرة سيادة القانون[٥].

وتشير التقديرات إلى أن ٩٠٪ من الضحايا المدنيين من الصراعات المعاصرة في العالم ناتجة عن الأسلحة الصغيرة، وتشكل منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا مثالاً مأساوياً

(١) Smallarmssurvey, Impact on Development. at: http://www.smallarmssurvey.org/armed-violence/social-and-economic-costs/impact-on-development.html

(٢) smallarmssurvey, Social and Economic Costs. at: http://www.smallarmssurvey.org/armed-violence/social-and-economic-costs.html

(٣) Idem.

(٤) محمد بصيلة، تقرير أممي: ٥٨٠ مليار دولار التكلفة الاقتصادية للصراع في ليبيا، العين الإخبارية، ديسمبر ٢٠٢٠م، متاح على الرابط: https://al-ain.com/article/un-report-economic-conflict

(٥) الأمم المتحدة، الأسلحة الصغيرة، م.س.ذ.

على ذلك، فليس الـ٨٠٠ ألف قتيل في رواندا عام ١٩٩٤م الذين سقط أغلبهم بالأسلحة الصغيرة بما فيها السواطير عنا ببعيد، وفقد ما يُقدّر بنحو ٣٠٠ ألف مدني حياتهم بنفس الطريقة في بورندي، ووصل معدل القتل اليومي في الكونغو الديمقراطية ٢٦٠٠ قتيل يومياً[١].

واستناداً إلى تقرير للأمين العام عام ٢٠١٩م؛ فإن غالبية أعمال العنف، في حالات الصراع وما بعده، تتم بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وأن استخدامها تسبب في حوالي ٥٠٪ من جميع الوفيات العنيفة، في جميع أنحاء العالم، بين عامي ٢٠١٠ و٢٠١٥م، أغلبهم من الأطفال والنساء، وهذا يعني أكثر من ٢٠٠ ألف حالة وفاة كل عام. وأن هناك مليار قطعة سلاح في العالم[٢].

ويقتل الاتجار بالأسلحة ٤٥ ألف شخص كل عام في إفريقيا، ويؤجج الصراعات الإقليمية في غرب القارة، وفقاً لدراسة مسح الأسلحة الصغيرة، التي تغطي الفترة ٢٠١٢-٢٠١٧م، تسجل إفريقيا ١٤٠ ألف حالة وفاة وجريمة قتل مرتبطة بالنزاع المسلح سنوياً، وأن ٤٥ ألفاً أو ثلث الوفيات الناجمة عن العنف ناجمة عن استخدام الأسلحة النارية[٣].

**خريطة رقم (٣): الوفيات الناجمة عن العنف بسبب الأسلحة النارية لكل ١٠٠٠٠٠ في الدول الإفريقية عام ٢٠١٦م:**

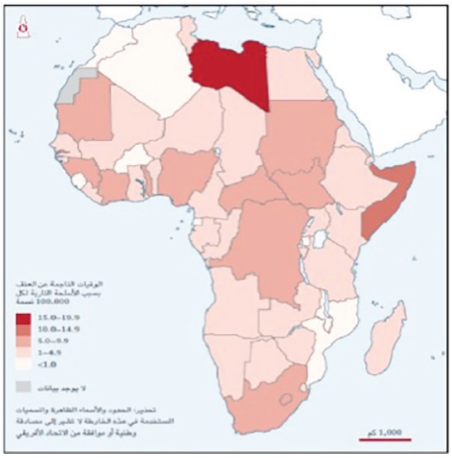


**الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)،مرجع سابق ص٢٥.**

**ثانياً: جهود المكافحة:**

هناك جهودٌ مضنية لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، ولكنها غير كافية، نذكر من تلك العمليات الناجحة مؤخراً- على سبيل المثال لا الحصر: عملية إقليمية لمكافحة الاتجار بالأسلحة النارية في غرب إفريقيا، أسفرت عن اعتقالات وضبطيات في بوركينا فاسو، وكوت ديفوار، ومالي. وهذه العملية العابرة للحدود التي أُطلق عليها الاسم الرمزي KAFO، ونسّقها الإنتربول ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، استهدفت الأشخاص والشبكات الضالعين في الاتجار بالأسلحة النارية داخل المنطقة وخارجها، وشارك في العملية ١١٠ من أفراد الشرطة والجمارك وأجهزة مراقبة الحدود والادعاء من البلدان الثلاثة، واستغرقت سبعة أيام (١١-١٧ نوفمبر ٢٠١٩م)، وأتاحت لأجهزة إنفاذ القانون اعتراض

(١) مجلس الأمن، أثر الاتجار غير المشروع في الأسلحة على السلام والأمن، منطقة وسط إفريقيا (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠١٠)، ص (١٤-١٥).

(٢) الأمم المتحدة، أخبار الأمم المتحدة. https://news.un.org/ar/story/2020/02/1048692

(٣) Journaldemontreal, Le trafic d'armes tue 45000 personnes par an en Afrique. https://www.journaldemontreal.com/2018/11/06/le-trafic-darmes-tue-45000-personnes-par-an-en-afrique

أسلحة نارية غير مشروعة وربطها بأنشطة جنائية أخرى، ولا سيما الإرهاب. وشملت النتائج الأولية، بالإضافة إلى الاعتقالات، كشف شبكة للاتجار ناشطة على المستوى الإقليمي انطلاقاً من كوت ديفوار، وضبط سلع غير مشروعة في بوركينا فاسو لها صلة واضحة بالجريمة الخطيرة المنظمة، ومصادرة تأثيرات دخول مزيفة هُرِّبت إلى مالي من بوركينا فاسو في حافلة، ما يوحي بصلتها بالجريمة المنظمة[١].

وهناك عمليات أخرى مشابهة، غير أن الجهود المبذولة غير كافية، سواء على المستوى الدولي أو الإقليمي أو دون الإقليمي أو على المستوى الوطني. ولم تنعكس كافة التوصيات الموجودة على الورق على أرض الواقع لأسباب عدة.

**وفي هذا الصدد؛ يمكن الإشارة إلى مجموعة من التوصيات لابد من أخذها في الاعتبار، منها[٢]:**

❖ تحسين سيطرة الدولة على الجيوش وقوات إنفاذ القانون؛ لمنع تسرب المخزونات أو التعاون مع جماعات خارجة عن القانون أو قبلية.

❖ تعزيز مواقع الموانئ بأجهزة المسح؛ للكشف عن الشحنات غير القانونية.

❖ مكافحة الفساد أمر أساسي للغاية؛ لمحاربة هذه الآفة.

❖ المشاركة في تمويل الدول الإفريقية؛ لمكافحة هذه الآفة، على غرار ألمانيا التي تمنح كل عام ١٧ مليون يورو لمكافحة تهريب الأسلحة، وجزء كبير من هذه المساهمة المالية مخصص للقارة، وخاصةً في غرب إفريقيا.

❖ إن التدريب السابق للعمليات يزود الموظفين بالكفاءات اللازمة للكشف عن الاتجار بالأسلحة النارية في مواقع استراتيجية رئيسية، ولا سيما المعابر الحدودية. وعلى وجه الخصوص التدريب على قاعدة بيانات iARMS وجدول الإنتربول المرجعي للأسلحة النارية، التي تمكنهم من كشف الاتجار بالأسلحة النارية والتحقيق فيه ميدانياً[٣].

❖ إن قرار مجلس الأمن ١٦٣١ (٢٠٠٥)، بوجه خاص، يشدد على ما يمكن أن تؤديه المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من دور في التصدي للاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بصورة غير مشروعة، والحاجة إلى مراعاة الصكوك الإقليمية في الولايات الخاصة بعمليات حفظ السلام، بما يمكّن الدول من تحديد الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة غير المشروعة وتعقب أثرها[٤].

❖ تنفيذ ما جاء بقرار الأمم المتحدة ٦٨/٦٠ في ديسمبر ٢٠٠٥م، بشأن معالجة الأثر الإنساني والإنمائي السلبي المترتب على صنع ونقل وتداول الأسلحة الصغيرة والخفيفة بشكل غير مشروع، وتجفيف منابع التصنيع والاتجار، خاصةً في حالات الصراع وما بعده، مع وضع برامج شاملة لمنع العنف المسلح، ودمجها في الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، بما فيها استراتيجيات الحد من الفقر، وتبادل المعلومات، بما في ذلك إنشاء صناديق لدعم تنفيذ تلك البرامج، ومشاركة عمليات حفظ السلام في معالجة مسألة التخزين والتخلص

(١) الإنتربول، الاتجار بالأسلحة النارية: عملية مشتركة تكشف أنماط ومسالك التهريب عبر غرب إفريقيا ٢٣ ديسمبر، ٢٠١٩م، على الرابط: https://www.interpol.int/84/2019/1/ar/1

(٢) Journaldemontreal, Op.cit.

(٣) الإنتربول، مرجع سبق ذكره.

(٤) الأمم المتحدة، الشراكات https://www.un.org

منها بشكل آمن[١].

❖ تنفيذ ما جاء بعشرات القرارات وتوصيات التقارير المتعلقة بهذا الشأن، أو ما جاء بأجندة ٢٠٦٣ وهدفها المعلن: إسكات البنادق.

❖ تحديد الثغرات المعرفية الملحة التي يتعين سدها من أجل تطوير استجابات قائمة على الأدلة لتدفقات الأسلحة غير المشروعة[٢].

❖ تبادل البيانات مع الهيئات الدولية ذات الصلة، مثل لجان خبراء الأمم المتحدة التي ترصد حظر الأسلحة، أو الإنتربول، أو منظمات البحوث المتخصصة، من أجل دعم تتبع عمليات النقل غير المشروعة واستخدام عتاد نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في النشاط الإجرامي[٣].

❖ إنشاء أطر وطنية قانونية ومؤسسية قوية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

❖ تبادل الممارسات الجيدة والمبتكرة المستخدمة في مختلف برامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في إفريقيا، وخاصة في الأماكن التي تفتقر إلى اتفاقات السلام و/ أو المتضررة من الإرهاب، وحيث لا يكون نزع السلاح ممكناً[٤].

❖ التصدي لهذا النوع من «اتجار النمل» يتطلب بالضرورة إشراك المجتمعات المحلية؛ لضمان تلبية احتياجاتهم الأمنية، واستدامة سبل المعيشة القانونية.

## خاتمة:

أدرج مجلس الأمن الدولي مسألة الأسلحة الصغيرة في جدول أعماله منذ عام ١٩٩٩م، مشدداً على أهمية التعاون الدولي، ومُقرّاً بآثارها المدمرة على السلام والأمن والتنمية. فمن بين البلدان الـ٣٤ الأقل احتمالاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛ يوجد ٢٢ منها في خضم الصراعات بفعل تلك الأسلحة التي ترتبط أيضاً بتجارة المخدرات والموارد الطبيعية، فتهريب الأسلحة والجريمة المنظمة يغذيان الصراع والعكس بالعكس، من ثم كانت لها آثار كارثية تقوّض الحكم الرشيد والسياحة والاستثمار، وتعرض التنمية الاقتصادية والديمقراطية للمخاطر، فضلاً عن تأجيجها للصراعات وتعريض نظام الأمة ذاتها للهجمات، وتسببها في وجود الملايين من المشردين.

إن عدم الالتزام بما توصي به الصكوك والتوصيات والمبادرات الصادرة من الهيئات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية، على المستويين الحكومي والمدني، منذ وضع مسألة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والخفيفة، وخاصة تلك التي تتم بطريقة النمل، والتي غاب ذكرها عن الكثير من تلك الصكوك والمبادرات، والارتكان إلى حلول ترقيعية، مع غياب التنسيق الدولي، وغياب الإرادة السياسية الدولية للقضاء على هذا الاتجار غير المشروع بإفريقيا، يُعدّ سبباً رئيساً في تقويض السلام والأمن والتنمية بالقارة الإفريقية ■

(١) الأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة في ٨ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٥م (نيويورك: الأمم المتحدة، ٢٠٠٦)، ص (٢-٣).

(٢) الاتحاد الإفريقي ومسح الأسلحة الصغيرة، محمد صالح عياد (مترجم)، ص٦٢.

(٣) المرجع السابق، ص٧٠.

(٤) المرجع السابق، الصفحة نفسها.